توجيه إدارة العمران من خلال تطبيق وتفعيل مؤشرات التنمية المستدامة

أ.د/إيهاب محمود عقبة[١] ، أ. د/ مهجة إمام إمبابي[٢] ، م / رشا مخلص عبد المنعم[٣]

ملخص البحث

إن التحدي الذي يواجه التنمية المستدامة لإدارة العمران ليس فقط في الأعمال التنفيذية، إنما هو في تفاعل العناصر التنموية المختلفة للعمران الحضري، التي تعتبر هدف التنمية، من خلال التخطيط والتنفيذ والأدارة، فإذا لم تحقق كل هذه المقدمات نتائج هذه العناصر أصبحت التنمية قاصرة وعاجزة عن تحقيق أهدافها، وبالتالي تعتبر الإستثمارات الموجهة لهذه التنمية هي إهدار للموارد المختلفة في بلد يحتاج إلي التعامل مع موارده بكفاءة وفعالية، حتى يتم تحقيق أقصى عائد ممكن من الدخل القومي ويتم ذلك من خلال توجيه القرارات التخطيطية في المسار الصحيح ومتابعة تنفيذها ومن هذا تظهر أهمية وجود مؤشرات كأساس لتقييم وتقدير الوضع الراهن ولقياس التنمية في أداء دورها خلال مراحل النمو واهميتها في رصد مدى التقدم في توجيه إدارة العمران نحو تحقيق اهدافها والوصول الى إطار عمل مرجعي يوضح مدى أهمية تفعيل مؤشرات التنمية المستدامة حيث تنعكس هذه المؤشرات على قرارات التنمية وتعمل على توجيهها في المسار الصحيح.

الكلمات المفتاحية

مؤشرات التنمية المستدامة، إدارة العمران، المؤشرات الحضرية، المرصد الحضري، الادارة الحضرية، الاستدامة، التنمية الحضرية.

مقدمة

تعتبر التنمية لأى مستوى عمرانى عملية ديناميكية دائمة التبدل والتغير وتنعكس هذه الطبيعة المتغيرة علي معدلات النمو بها مما يؤثر تأثيرا مباشراً علي فرص النجاح والفشل في تحقيق الاهداف المنشودة وفي إطار هذا المفهوم تظهر أهمية وجود مؤشرات لقياس كفاءة تنمية المجتمعات العمرانية في أداء دورها خلال مراحل النمو علي فترات زمنية ثابتة للخروج بنتائج تقيس التنمية المستدامة في هذه المجتمعات ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها حيث تنعكس هذه المؤشرات على قرارات التنمية وتعمل على توجيهها في المسار الصحيح من خلال منهجية لتوجيه إدارة العمران وهى الاطار الذي يجمع عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة معاً وهى ترسم دور فريق التخطيط وتحدد أهدافة فهى التى تطرح عليه الاسئلة وهى التى توجهه الى نوع الخطط المطلوبة منه فالمخطط المتخصص اذا لعب دوره في إطارفعال سيكون لعلمه وخبرته قيمة كبيرة ذلك ان التخطيط ليس قيمة مطلقة في حد ذاته إنما قيمته الحقيقية تنشأ عندما يساهم في توجيه التنفيذ وتحقيق أهداف التنمية ومن هنا تأتى اهمية ادارة العمران والدور الذي تلعبه في

١- أستاذ العمارة والتصميم البيئي قسم عمارة كلية الهندسة – جامعة الفيوم
٢- أستاذ العمارة والتصميم العمراني قسم عمارة كلية الهندسة – جامعة الفيوم
٣- – قسم عمارة كلية الهندسة – جامعة الفيوم

تحقيق اهداف التنمية حيث لا يمكن تنفيذ المخططات بدون وجود ادارة عمران فعالة ومستدامة والا اعتبرت المخططات مجرد نوايا واتجاهات جيدة.

١- إدارة العمران ودوره في التنمية المستدامة

إدارة العمران تعد عنصراً أساسياً في التنمية حيث أنها تلعب الدور الرئيسي في الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية والعمرانية التي تعتبر أهم إمكانات المجتمع، ولهذا فإدارة العمران تعد أحد العناصر الأساسية بالنسبة للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر كما أنها واحدة من الاحتياجات الضرورية بالنسبة للحكومات المركزية والمحلية والقطاعات غير الحكومية التي تساهم في تحسين البيئة الحضرية[١] ويعتبر مجال إدارة العمران مجال فسيح ويتوقف مفهومها على وجهة نظر الجهة التي تتناوله وفيما يلي المفهوم الخاص بإدارة العمران الذي يتبناه البحث.

١-١- المفاهيم الخاصة بإدارة العمران ومؤشرات التنمية المستدامة

إدارة العمران هي إدارة العديد من الأهداف وتخطيط استراتيجيات التنمية فهي تنمية إدارية وتنسيق موارد من أجل تحقيق أهداف تنموية (عمرانية، اجتماعية، بيئية، اقتصادية) ومن هذا يتم عرض المفاهيم الأساسية للإدارة وإدارة العمران والمؤشرات الحضرية كما يلي:

١-١- ١- مفهوم الإدارة

هي الوصول الي تحقيق سياسة الحكومة في بيئة محددة ويكون من خلال مجموعات منفردة أو مجمعة مختلفة الأهداف هي ايضاً عبارة عن أداه أو وسيلة تتحمل مسئولية تنفيذ أعمال محددة لإنجاز أهداف محددة لها علاقة بموضوعات محددة[١].

١-١- ٢- مفهوم إدارة العمران

يمكن وصف إدارة العمران كفكر متكامل علي إنها "تتمثل في الاشخاص والممارسات التى يجب ان تتعامل وتتفاعل معاً من خلال خطوات محددة لإنجاز أعمال ناجحة وتكون مسئولة عن الاعمال المنجزة" كما انها تعني المسئولية من خلال الافعال والقوي المختلفة وكذلك التنسيق مع القوانين والتشريعات الخاصة بالممارسات المختلفة ولابد أن تكون شاملة لكل عناصر التنمية ولا ترتكز علي بعض العناصر وتتجاهل البعض الأخر فهي تقوم بالدور الفعال في تنمية وإدارة وتنسيق الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (عمرانياً، اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، بيئياً) بالمدينة، إدارة العمران لها أهداف فعالة تحدد الأنشطة والمهام التي يجب اتخاذها لضمان الوصول إلى القرار السليم.

٢- المؤشرات ودورها في قياس التنمية

تعد المؤشرات أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمجتمعات العمرانية بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفء فأما من حيث فعاليتها في القياس التنموي فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالمدن أو بالدول الأخرى دوريا حيث يعطى صورة واضحة عن حالة التنمية، وأما من حيث كفاءته فى عملية اتخاذ القرار فإنه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمجتمعات العمرانية[٤].

إن مؤشرات التنمية تخدم العديد من الأغراض، فهي تقيس وتتابع معدل الإنجاز في تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة أو إقليم ما، وهى تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بمدينته أو إقليمه، فهي تعمل بمثابة المرشد له في تحديد الأهداف والأولويات لخطط التنمية، كما أنها ترفع علامات التحذير في وقت مبكر من تطبيق أية خطة أو إستراتيجية تنمية، كما يمكن بواسطتها عمل مقارنة بين المجتمعات العمرانية عرضيًا (عبر أماكن مختلفة) أو طوليا (عبر فترات زمنية مختلفة) وهى أيضا ترفع مستوى إدراك المواطن بحقيقة التنمية في مدينته أو إقليمه، والمؤشرات تمثل الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإن

مصداقيتها وثباتها يمثلان أمرًا حيوياً عند اختيارها كأدوات تخطيطية، ولكي تكون المؤشرات ناجحة في مهمتها يجب أن تكون مرشدًا فعالاً في عملية التغيير لأولويات المجتمع، وفي عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات، وفى سلوك الأفراد والمؤسسات.

٢-١- مؤشرات التنمية الحضرية

هي تلخيص وتبسيط للمعلومات من خلال البيانات النوعية التى يتم تجميعها وجدولتها وتحليلها لسنوات مختلفة بهدف تقييم الأداء والانجازات فى مختلف المجالات للتعرف على المشاكل التى تواجه عمليات التنمية، للاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج التي تخدم المجتمع وتهدف إلى:

* التمكن من إجراء مقارنات بين مناطق مختلفة والوصول الى الاستنتاجات.
* تحديد المواضيع المطلوب قياسها وما تم إنجازه.
* تقيس مدى التقدم في الناتج الحاصل.
* تساعد إتخاذ القرارات الصحيحة وتحدد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها.
* تساهم في تبسيط البيانات والتعبير عنها بأرقام يسهل التعامل معها[٩]

٢-٢- تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة

تم اختيار إطار نظري يتبناه البحث يساهم في تحديد فهم المؤشرات وهو من أفضل الأطر التحليلية التي استخدمت لتحديد وتطوير وفهم المؤشرات، هي التي استخدمت نموذج (القوة الدافعة Driving Force ،الوضع الراهنState ، الاستجابة Response ،الأداء Performance) ويتكون من أربعة حزم من المؤشرات كما هو موضح بالشكل رقم (١) وهي[٣]:

- مؤشرات القوة الدافعة

تتعلق بالأنشطة الإنسانية وعلاقاتها التبادلية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

- مؤشرات الوضع الراهن

تقيس الحالة الكمية والنوعية للتنمية الحضرية.

- مؤشرات الاستجابة

تتعلق بالسياسات والبرامج وآليات تغيير وتطويرالوضع الحالي مثل التغيير في القوانين والمقاييس الاقتصادية.

- مؤشرات الأداء

هي مؤشرات لقياس مدى فاعلية السياسات والبرامج المختلفة في معالجة النواحي السلبية للتنمية الحضرية.

لا يشترط أن يتم تطبيع هذه المؤشرات في كل الدول ولكن كل دولة يمكن أن تختار من هذه المؤشرات ما له علاقة بالأولويات المحلية والأهداف المرجوة في كل دولة على حدة، ويتناولها البحث كإطار عام للتنمية المستدامة[١٣].

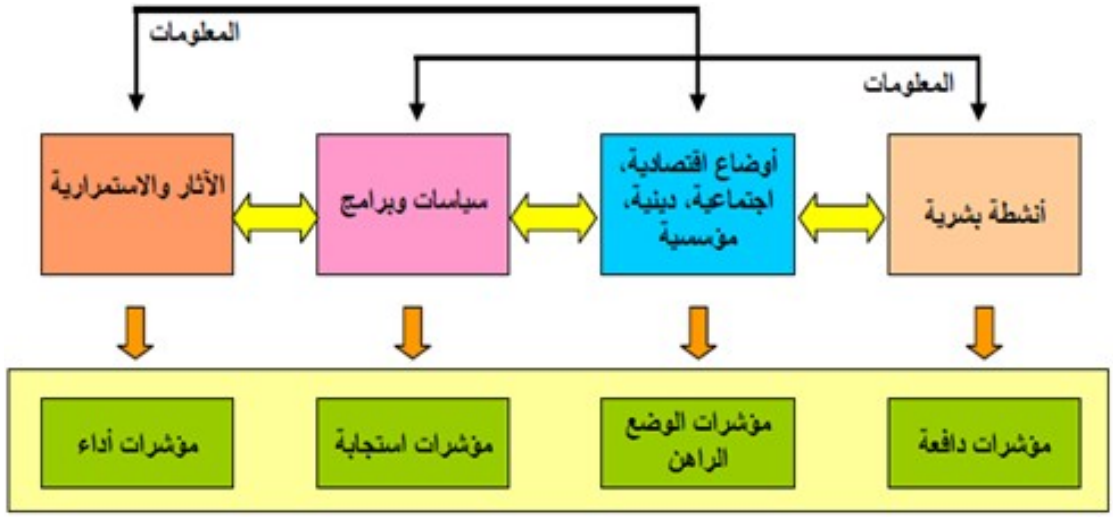

شكل رقم ١- كيفية تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في إدارة العمران (المصدر: أمانة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٤)

٢-٣- الدلالة العلمية للمؤشرات واستخدامها في إدارة التنمية الحضرية

الغرض الرئيسي من إنشاء المراصد الحضرية وبرامج المؤشرات هو التعرف على درجة أداء التنمية في المدينة ووضع السياسات اللازمة لنمو وتنمية أحد أو كل جوانب التنمية في المدينة بل والتحكم في درجة هذا النمو أحيانا والمؤشرات لها دلالات مختلفة فهناك مؤشرات تقدم تحليلاً وتفسيراً لظاهرة حضرية أو مشكلة معينة في المدينة وهناك مؤشرات تستخدم لمقارنة الظاهرة مع مدن أخرى أو في المدينة نفسها عبر الزمن وكذلك من المؤشرات ما يستخدم في وضع السياسات الحضرية والتخطيط لتنمية المدن[٦].

٢-٤- الهدف من المؤشرات في التنمية العمرانية

تتسارع وتيرة التحضر في الدول بصورة كبيرة نتيجة لتزايد عدد السكان في المدن من خلال الهجرة بما فيها استقدام العمالة، ومع التطور والنمو السريع المدن تحتاج إلى خطط حضرية إستراتيجية تنموية تعتمد على معلومات ومؤشرات حضرية دقيقة، وقام عدد من المدن العربية بإعداد مخططات إستراتيجية وعمرانية وإنشاء مراصد حضرية لدعم القرار التنموي وأصبحت المراصد الحضرية ومؤشرات التنمية الحضرية المستدامة من الوسائل الرئيسية والمهمة لتوفير المعرفة الحضرية ومؤشرات التنمية التي يمكن على ضوئها تمكين صناع القرار والمسئولون في إدارة المدن والبلديات من وضع الإستراتيجية التنموية الفعالة والتخطيط الطموح لتحقيق تطلعات السكان في التنمية الشاملة والحياه الكريمة.

أهداف مؤشرات التنمية المستدامة

شكل رقم ٢- دور مؤشرات التنمية المستدامة (المصدر: فهيمه الشاهد، ١٩٩٩)

٢-٥- دور المؤشرات في تقييم إدارة العمران المستدامة

المؤشرات هي إحصاءات موجهة نحو قضايا بعينها وتشير نحو نتائج واستنتاجات نافعة للسياسات حيث تتداخل القضايا الحضرية تداخلا وثيقاً مع كافة مجالات التنمية المستدامة والتى تهدف الي تحسين نوعية حياة الأفراد بإعتباره الخطوة الأولى لتحسين نوعية حياتهم لما يوفره من استقرار لهم وبيئة صحية أمنة مزودة بالخدمات الأساسية.

لذلك أنه من الأمور المهمة التي ينبغي علي متخذ القرار إدراكها وهو بصدد التعرف علي المشكلة أو القضية التي يريد أن يأخذ فيها قرار فاعل لحلها هو درجة أهمية هذه المشكلة وأسباب حدوثها والوقت الملائم لحلها وبعبارة أخري فإن فهم المشكلة فهماً حقيقياً واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب توفر معلومات وبيانات تخص المشكلة محل القرار والمشاكل المرتبطة بها مما يمكن متخذ القرار بمقارنة الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعده علي الوصول إلى القرار المناسب.

لذلك تهدف عملية تحليل المشكلة من واقع مؤشرات الوضع الراهن إلى تأسيس علاقة بين السبب في المشكلة مُقاسه بالمؤشرات من ناحية والنتائج المترتبة عليها من أعراض تقدرها المؤشرات من ناحية أخرى، لذلك فإن عملية تحليل المشكلة برسم شجرة جذورها الأسباب وفروعها وأوراقها الأعراض والنتائج أمر حيوي في عملية الإدارة الحضرية ، والنجاح في تحديد الشجرة ومكوناته يؤدى إلى بلورة استجابة تتسم بالمنطقية والعقلانية والرشد[١١] .

من ذلك فإن المؤشرات تكون وظيفتها رصد التحولات ونجاح تطبيق الإستراتيجية، ويجب استخدام المؤشرات لتقويم الأداء وذلك لمراجعة النجاح في تطبيق الإستراتيجية وبلورة وإعداد سياسات جديدة للتنمية وتمكن المؤشرات أصحاب القرار وواضعي السياسات من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح وتساعدهم على رصد التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة[٥] كما هو موضح في الشكل رقم (٣)، ومن ذلك لا يقتصر دور المؤشرات في رصد الوضع الراهن لمجتمع ما فقط أو جزء منه بل يمتد الى ما بعد وضع الحلول للمشكلات أو القضايا حيث يمكن قياس مدى نجاح تلك الحلول والاستراتيجيات والبرامج ومدى تأثيرها بالمجتمع طوال مدة تنفيذه[١١].

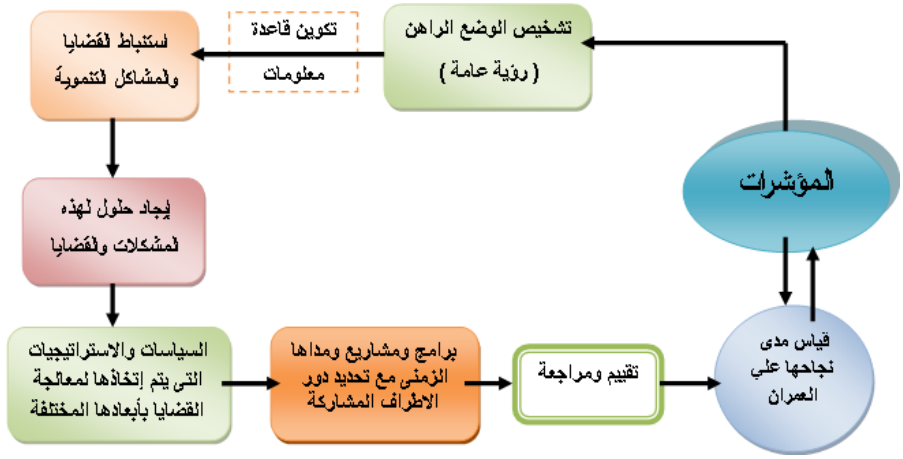

شكل رقم ٣- دورة مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم إدارة العمران وتحديد وتحليل القضايا (المصدر: الباحث)

٣- دور المراصد الحضرية كأداة أساسية لإعداد وتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة ودمجها في مخططات إدارة العمران

تمثل المراصد الحضرية عنصر من عناصر التوجهات الحديثة للتنمية المستدامة بصفة عامة وبصفة خاصة في مجال إدارة العمران نتيجة إعتماده على البيانات والمعلومات المحدثة والكافية لإنتاج المؤشرات الحضرية ومن ثم تحليلها ودراستها لتوضيح مكامن القوة والضعف والفرص لتنمية المدينة والمخاطر التى تعوقها وذلك لدعم عملية إعداد السياسات والخطط والبرامج للتنمية الحضرية للمدينة وتهدف الى بناء القدرات لإنتاج واستخدام المؤشرات لتحقيق ومتابعة تمكين الأطراف المشاركة في إدارة العمران من بلوغ الغايات المستهدفة بطريقة حيوية مستدامة[٢].

٣-١- مفهوم المرصد الحضري

المرصد الحضري هو مركز متخصص يأخذ شكل إدارة متخصصة فنية تقوم هذه الادارة الفنية بعمليات جمع وتحليل البيانات والاحصاءات والمعلومات في مجالات التنمية الحضرية المختلفة وتشغيلها ومعالجتها لتتمشي مع متطلبات القياس والمقارنة والنشر والحفظ والاسترجاع عن مجالات تنمية المدينة بهدف العمل علي تحسين ظروف الحياه لسكان المدينة أي تقوم هذه الوحدة الفنية بتحويل المعلومات الي مجموعة مؤشرات تساعد صناع القرار المسئولين عن التنمية الحضرية في وضع السياسات ورسم الخطط التى تحقق أهداف تنمية المدينة وسكانها سواء تنمية العمران أو الاقتصاد أو الاجتماع أو البيئة، أي التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة[٥].

٣-٢- الهدف من إنشاء المراصد الحضرية

الفائدة الأساسية من إنشاء المرصد الحضري هو تحويل الظواهر الملموسة نسبياً بالمجتمع إلى خصائص يمكن قياسها ومقارنتها ومتابعتها، وهي بذلك تمثل عصب الإدارة المحلية، وتقدم أسلوباً حيادياً وعادلاً للجهات العليا لتقييم أداء الإدارات المختلفة وقياس مدى التطور الحادث في برامج

التنمية الحضرية[١].

٣-٣- كيفية توظيف الرصد الحضري لتحديد القضايا والمشكلات الحضرية الملحة

يمثل المرصد الحضري عنصر من عناصر التوجهات الحديثة للتنمية المستدامة بصفة عامة وبصفة خاصة في مجال إدارة العمران نتيجة إعتماده على المعلومات المحدثة والكافية لإنتاج مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة.

من المعلوم أن عملية التنمية تقوم برصد مجموعة من القضايا والتى على أساسها يتم بلورة الاستراتيجية والمبادئ العامة بالمدينة وهذه القضايا نابعة من تشخيص الوضع الراهن من خلال مجموعة من مؤشرات القياس حيث أتاحت عملية تحليل المؤشرات الفرصة لتكوين رؤية عامة لحالة المدينة وإفراز عدد من القضايا التى يتطلب وضعها في دائرة الاهتمام وذلك في إطار مجموعة من السياسات التى يمكن أن تتعامل معها وتستجيب لها فالمؤشرات ضرورية لصناعة القرار والسياسات التنموية[١١].

من أهم فوائد نتائج عملية الرصد الحضري هي التعرف على القضايا والمشكلات الخاصة بكل قطاع وذلك نتيجة لمؤشرات الرصد الحضري لأوضاع المجتمع ومنها يمكن لمس كافة الاشكاليات ووضع تصورات وسياسات عمرانية للحلول سواء علي المدي القريب أو البعيد كما يمكن الاستفادة من مناهج الرصد الحضري في قياس مدى كفاءة الحلول لكافة القضايا وقياس حركة المشكلة سواء بالسلب أو الايجاب تمهيداً لمتابعة تطورها حيث أن عملية التنمية ومراحلها هي جزء من عملية أكبر وأشمل وهي عملية حل المشكلة[٢].

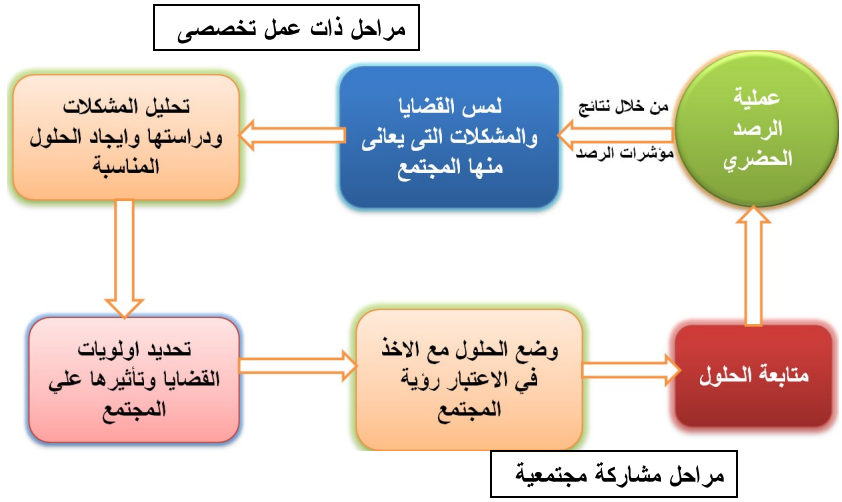

شكل رقم ٤- تفاعل وتكامل ودور المراصد الحضرية في تحديد وتحليل القضايا (المصدر: محمد السيد طلبة، ٢٠١٣)

٤- دراسة وتحليل التجارب الناجحة في استخدام وتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في توجيه إدارة العمران

إن تقييم أي تجربة يساعد على قياس مدى نجاح هذه التجربة، وسوف يتم تحليل وتقييم مجموعة مختارة من التجارب المختلفة في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة وهو ما ينجم عنه اتخاذ جملة من القرارات في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والعمراني بحيث يمكن الاستفادة منها في معرفة كيفية تطبيق وتفعيل تلك المؤشرات في توجيه إدارة العمران من خلال مخرجات هذه التجربة ويتم ذلك من خلال دراسة الوضع الراهن للمدينة ومنه يتم استنتاج القضايا والمشكلات وايجاد حلول لهذه القضايا عن طريق وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة تلك القضية ثم وضع مشروعات وبرامج زمنية ثم يتم قياس مدى نجاح هذه البرامج عن طريق متابعتها لتحقيق الهدف منها، كما يمكن من خلال تحليل هذه التجارب استنتاج مجموعة من اهم مؤشرات التنمية المستدامة والخروج بمجموعة من الاهداف تستخدم كمسطرة قياس لتقييم أداء التنمية المستدامة.

نظرا لتعدد التجارب المراد تحليلها وكل تجربة لها طريقة في تطبيق وتفعيل المؤشرات من حيث المخرجات سواء كانت وضع سياسات واستراتيجيات ومشروعات أو برامج فتم تصنيف التجارب كالاتى:

* من حيث تفعيل المؤشرات ووضع السياسات مناسبة واستراتيجيات ومشروعات وبرامج زمنية تم دراسة وتحليل

١- تجربة استخدام وتطبيق مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة.

٢- تجربة المرصد الحضري وتطبيق المؤشرات في محافظات مصر.

*من حيث تفعيل المؤشرات ووضع سياسات واستراتيجيات فقد تم دراسة وتحليل وتطبيق:

١- تجربة تفعيل وتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا.

ومن هذا فقط تم التحليل من خلال عناصر رئيسية اتفقت عليها في كل التجارب في جميع مراحلها من خلال الآتي:

منهجية تحليل التجارب والهدف منها

- المرحلة الأولى تحليل المؤشرات المختارة للمدينة

تم فيها فرز ودراسة وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة "الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، العمرانية، والمؤشرات الحضرية" الخاصة بكل تجربة.

- المرحلة الثانية دراسة الوضع الراهن المدينة

دراسة الوضع الراهن ومعرفة نقاط الضعف والقوة للمدينة والتعرف على المشاكل التي تواجه عمليات التنمية وتأثيرها علي المجتمع وتحديد أولوياتها، للاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج التي تخدم المجتمع في مختلف المجالات.

- المرحلة الثالثة استنتاج القضايا والمشكلات ذات الأولوية ودراستها

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الهامة في دورة المؤشرات وهى استنتاج القضايا والمشكلات ذات الأولوية ودراستها، يكون فيها متخذ القرار في حاجة إلى تحليل دقيق للمشكلة وطبيعتها... ، وبصفة خاصة ما يتصل منها بأعراض المشكلة وأسبابها وترتيب هذه الأسباب حسب أهميتها النسبية في إحداث المشكلة.

- المرحلة الرابعة السياسات والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة القضية

يتم في هذه المرحلة صياغة السياسات الملائمة المختلفة لحل المشكلة، في ضوء نتائج المراحل السابقة، تحليل المؤشرات، ودراسة الوضع الراهن، تحديد المشكلة، والتي تتطلب فكرا إبداعيا قادر على تصميم وتطوير عدد من السياسات والاستراتيجيات المبتكرة غير التقليدية.

- المرحلة الخامسة المشروعات والبرامج الزمنية

يتم في هذه المرحلة وضع البرامج والمشاريع المناسبة لتنفيذ السياسات وتحديد دور الأطراف ذات الصلة في عملية التنمية لتحديد المهام والمسئوليات.

- المرحلة السادسة قياس مدى نجاح تلك المؤشرات على العمران

تبدأ هذه المرحلة عقب الانتهاء من مرحلة وضع السياسات والبرامج والمشروعات وطوال مدة تنفيذها، وفيها يتم قياس مدى نجاح الإستراتيجية ومتابعة النتائج التي أسفر عنها تنفيذ القرار، وتحديد مدى كفاءته في حل المشكلة أو التقليل منها وذلك من خلال بدء عملية دورة المؤشرات من جديد.

الهدف من الدراسة التحليلية

استنتاج مجموعة من اهم مؤشرات التنمية المستدامة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، العمرانية) ومن ثم الخروج بمجموعة من الأهداف تستخدم كمسطرة قياس لتقييم أداء التنمية المستدامة وصولاً الى وضع إطار عمل مرجعي لتفعيل دور هذه المؤشرات وتطبيقها في توجيه إدارة العمران في جميع مراحل العملية التخطيطية للعمل به على مختلف المستويات العمرانية.

تجربة تطبيق وتفعيل مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة

المؤشرات التي اعتمدت عليها في الدراسة ودور المؤشرات في تحليل حالة المدينة المنورة	القضية ذات الأولوية التي تم اختيارها		دور المؤشرات في وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة والبرامج الزمنية لمعالجة القضية			قياس مدى نجاحها على العمران
	القضية	دراسة وتحليل أبعاد القضية	السياسات	الاستراتيجيات	البرامج والمشاريع	
* مؤشرات الخلفية العامة: – التفاوت الكبير نسبياً بين نسبة الذكور البالغة ٥٣,٧٥ % ونسبة الإناث البالغة ٤٦,٢٥% من السكان، – نسبة الأسر التي تعيلها امرأة بالمدينة المنورة تصل إلى ٨,٤ % من الأسر، – متوسط حجم الأسرة بالمدينة المنورة يصل إلى ٦,٢ أفراد، – ارتفاع نسبة الأسر التي تشغل مساكنها بالإيجار حيث تبلغ ٥٩,٢ % من إجمالي الأسر.	تمادي الفقر	تدني ملحوظ في دخل بعض الشرائح	– خط الاستجابة للحاجات الأكثر إلحاحاً للمواطنين والمقيمين الفقراء من الفئات الخاصة والضعيفة عن طريق تطويروتنويع الخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها. – خط التحول من العمل الخدماتي إلى العمل التنموي ضمن الجماعة المستهدفة بحيث تركز الخطط والبرامج على بناء القدرات والموارد البشرية التي تشتمل عليها الجماعة فتصبح عناصر فاعلة تتولى فيما بعد دوراً في التنمية الذاتية	– تصحيح الدخل(الأجور) – تحسين جدوى الخدمات الاجتماعية – خفض تكاليف المعيشة – إنشاء صندوق لمساعدة الفقير ليساعد نفسه	– تنفيذ مسح ميداني للفقراء لتصنيفهم حسب أوضاعهم واحتياجاتهم، – خفض فاتورة الكهرباء والماء 50% للأسر الفقيرة – تأسيس صندوق نصرة الفقير	– تنمية قدرات الفقراء ورفع كفايتهم لتحصيل دخل أفضل – تطوير شبكة الأمان والحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والضعيفة
* مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية – وجود أسر فقيرة بنسبة١٩% من إجمالي عينة المسح الاجتماعي الاقتصادي لأسر المدينة المنورة، كذلك نسبة وفيات الإناث في فئة العمر دون الخمس سنوات التي تبلغ ٣,٧ طفلاً لكل ألف من السكان. – معدلات الأمية للكبار (١٠ سنوات فأكثر) من الجنسين ذكوراً وإناثاً تبلغ ٥% و١٢,١ % على الترتيب، – تسجيل فروقات تصل إلى ٢٠% بين الجنسين في معدلات القيد بالتعليم للمراحل قبل الجامعية لصالح الذكور. – معدل البطالة بين الحاصلين على تعليم جامعي تصل إلى١٦,١% . – نسبة طلاق تصل إلى نحو ٢٩,٧ % من عقود الزواج. – تدنّي نسبة المباني المدرسية المطابقة للمواصفات إلى دون ٣٩%		بطالة متفاوتة بين المقيمين ومرتفعة بين الفقراء		– تحول من العمل الخدمي إلى العمل التنموي المرتكز على بناء القدرات. – تحسين نوعية خدمات شبكات الأمان والحماية. – إقامة مؤسسات العمل الصغيرة والمتوسطة. – تقديم قروض ميسرة لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تتناسب مع الإمكانات الفردية لأصحابها. – تأسيس حاضنات للأعمال لدعم المشاريع الصغيرة	– تنظيم ست ورش تدريب على تأسيس الأعمال الصغيرة والمتوسطة (٤ للرجال٢ للنساء) – تأسيس هيئة لتطويرأوضاع الفقراء – تنظيم ورشتين لتطوير إدارة الجمعيات والتدرب على التخطيط. لمشاريع تنموية. – تأسيس حاضنة أعمال صغيرة لدعم المشاريع التي تنطلق بعد انتهاء التدريب. – وضع نظام ومرجعية لتقديم قروض ميسرة تمول إنشاء مشاريع صغيرة.	– تمكين الفقراء من حقهم في العمل والحصول على دخل. – تطوير منظومة التعليم والتدريب بما يلبياحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
		نقص في الحصول على الخدمات العامة والأساسية		– تطوير وتنويع الخدمات الأساسية للمقيمين في الأحياء القديمة العشوائية – استحداث نظام يؤمن وصول الخدمات إلى الفقراء في الأحياء متابعة للتعليم، – العناية الصحية،الرعاية الاجتماعية والإشراف على التعليم غيرالنظامي لتعزيز دوره في دمج المقيمين اجتماعياً في المجتمع السعودي	إفتتاح ٣ مراكز تنسيق داخل الأحياءالعشوائية والقديمة لرصدالحالات وتحويلها – إرشاد وتوجيه الشباب لمتابعة دورات مهنية مسرعة من الأسر المقيمة بالأحياء الفقيرة – دراسة أوضاع الأطفال من غير السعوديين المنتسبين إلى مدارس غير نظامية لرفع مستوى تعليمهم	– تعزيز كفاءة الخدمات وتنويعها لتلبيةالاحتياجات الأساسية للفقراء
* مؤشرات المحليات: – نسبة التمثيل النسائي في الإدارات الحكومية تصل إلى نحو ٢٦ %		أحياء قديمة ومساكن غير ملائمة يجتمع فيها الحرمان مع القناعة		– إدخال تحسينات تؤمن الإحلال والتجديد لمقومات الحي – تجميد أوضاع الحي تمهيداً لإزالته – اعتماد خطة نقل للمقيمين فيه إلى مساكن شعبية ملائمة	– إقامة نادي شباب لتنسيق الخدمات، – تشجيع مانة أسرة فقيرة على الانتقال للسكن في أحياء جديدة وتأمين تدريب وعمل أحد أفرادها. – مكافحة البلدية للمخالفات التوسعية في الأحياء العشوائية وإزالة ٥٠ مسكن متداع يهدد السلامة والصحة العامة بالخطر. – تنظيم نشاط أهلي احتفالاً بمناسبة دينية أو اجتماعية لتنشيط العلاقات بين الأهالي وتعزيز تعارفهم	– تطوير الأحياء السكنية وتحسين شروط المعيشة فيها
* مؤشرات الإسكان: – معدل سعر المنزل بالنسبة للدخل يعادل نحو ١٣,٤ ضعفاً من الدخل السنوي. – تبلغ قيمة إيجار المنزل من الدخل حوالي ٣٣ % من الدخل السنوي. – تتجاوز المساكن المبنية من قروض عقارية نحو ١٧,٨ % من المساكن المبنية في السنة نفسها. – تبلغ نسبة المساكن الشعبية ١٤,٩ % من المساكن. – تبلغ نسبة المساكن الشاغرة ١% من الوحدات المخصصة للسكن		تفكك المظهر الديني وضعف الارتباط بين الأحياء العشوائية وخارجها		– إقامة شراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والناشطين لحماية وتعزيز النهضة العمرانية للمدينة	– تشكيل لجنة متابعة من القاطنين في الحي ومؤسسات المجتمع الأهلي لتقديم مقترحات بخصوص إعادة تنظيم الحي وتوسعة الممرات وتحسين الشروط السكنية الأخرى.	– تعزيز الترابط بين الأحياء والاهتمام بتأمين التوازن في تنميتها العمرانية والحضرية – تعزيز تحديث المدينة المنورة والمحافظة على طابعها العمراني الديني وتراثها وقيمها في التآخي والتكافل الاجتماعي

تجربة تطبيق وتفعيل مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة

المؤشرات وعناصر المؤشر		القضايا ذات الاولوية المستنبطة	السياسات والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة القضية		قياس مدى نجاحها على العمران
			السياسات	الاستراتيجيات	
* نسب استعمالات الأراضي – نسبة مساحة السكني كم ١٠,٨٢ – نسبة مساحة التجاري كم ١,٤٣ – نسبة مساحة الخدمات العامة كم ٣,٣٧ – نسبة مساحة المرافق العامة كم ٠,٧٣ ٢ – نسبة مساحة الصناعي والورش كم ٠,٨٧ – نسبة مساحة المنطقة المركزية كم ٠,٢٥ – نسبة مساحة الحدائق والمزارع كم ٩,٨٧ – نسبة مساحة الطرق كم ١٢,١٨ – نسبة مساحة المطار كم ١,٨٢ – نسبة مساحة نطاق حماية التنمية كم ٨,٣٢ – نسبة مساحة الجبال والأودية كم ٢٢,٤٦ – نسبة مساحة المخططات المعتمدة والمناطق الغير مأهولةوالأراضي البيضاء ٧,٨٨		قضية العشوائيات	* سياسة الإزالة الكاملة وإعادة التوطين – تتعامل مع المناطق العشوائية شديدة التدهور والتي لا جدوى في تحسينها * سياسة التطوير والارتقاء – يتم من خلالها رفع الوضع العام من درجة ما إلى درجة أفضل منها في إطارعملية متدرجة لا تحتمل الطفرات * سياسة الحفاظ والارتقاء – تستخدم هذه السياسة مع المناطق العشوائية المتداخلة مع المناطق التاريخية والمناطق ذات الطابع العمراني والمعماري المتميز	– توثيق الأوضاع الراهنة للمناطق العشوائية وربطها بالمخططات الهيكلية للمدن والقرى السعودية مع وضع تصورات تخطيطية لجميع الأراضي الفضاء الواقعة في إطار المخططات الهيكلية أو العامة للحد من نمو المناطق العشوائية وعدم نشوء مناطق جديدة. – تشكيل إدارة متخصصة لتولي أوضاع المناطق العشوائية في الأمانات والبلديات والمديريات تتبع إدارات التخطيط العمراني – إعطاء أمناء المدن ورؤساء البلديات الصلاحيات النسبية الكفيلة بتحقيق ما تتوصل إليه الدراسات التطويرية. – استخدام بدائل تمويلية اقتصادية لعمليات التطوير لمعالجة المناطق العشوائية مع مراعاة ظروف كل مدينة – التأكيد على ضرورة رفع المستوي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لسكان التجمعات العشوائية مع رفع الوعي العام ليكون لهم الأثر الايجابي الذي يساهم في تطوير تلك المناطق لتحقيق المشاركة الايجابية المستدامة. – تحجيم المناطق العشوائية القائمة من خلال استخدام كافة الإجراءات العمرانية والإدارية والتنظيمية للحد من استمرار نموها العشوائي. – تكامل الأنشطة المنفذة وتنوعها في مشاريع الارتقاء والتطوير بحيث تخدم النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتعظيم العائد النهائي. – تحديد النظم التمويلية والقواعد التنظيمية الإدارية من خلال تحديد الاختصاصات والسلطات بما يتناسب مع حجم الانجاز المطلوب وسرعة وسهولة أو صعوبة الاتصالات، مع ضرورة أن تكون هذه القواعد مكتوبة للرجوع إليها. – تفعيل قنوات الاتصال المستمرة بين مختلف العاملين بمشاريع التطوير بينهم وبين قيادات المجتمع من ناحية أخرى، ضماناً لحسن المتابعة وتنظيم العمل.	– وسائل وادوات لقياس مدى الوصول الى حلول وسياسات تتضمن تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية عند التعامل مع المناطق العشوائية
* نوع حيازة المسكن – نسبة عدد الأسر التي تسكن المسكن الملك ٤٢,٤ – نسبة عدد الأسر التي تسكن المسكن المؤجر ٥٥,٩ – نسبة المنح الخاصة ٠,٤ – عدد الأسر التي تقطن مساكن أخرى ١,٣					
* إجمالي الحيازة مساحة الأراضي التي تقع ضمن الحيازة العامة ١١,٦٥ مساحة الأراضي التي تقع ضمن الحيازة الخاصة ٨٨,٣٥					
* نسبة المباني المدرسية المطابقة للمواصفات – عدد المباني المدرسية المطابقة للمواصفات ٣٣ – عدد المباني المدرسية البنات المطابقة للمواصفات ٢٠,٣ – عدد المباني المدرسية بنين المطابقة للمواصفات ٤٧,٦					
* متوسط استهلاك المياه – كمية المياه المنتجة في اليوم (لتر) ٣١١ لتر/ فرد في اليوم – كمية الاستهلاك من (٠– ٥٠) ١٠ هللة					
* وسيلة الانتقال للعمل – عدد العاملين الذين يذهبون إلى عملهم بوسيلة نقل خاصة ٨٦,٨ – عدد العاملين الذين يذهبون إلى عملهم بوسيلة نقل أخرى ١٣,٢					
* نصيب الفرد من أطوال الطرق – ٢,٩ كم طولي لكل ألف من السكان					
– نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة ٥٣,٨ – نصيب الفرد من الحدائق العامة ٥,١ م٢ / فرد – معدل سعر المنزل للدخل ٧,٧ – معدل سعر الأرض للدخل السنوي ٩,٢	– نسبة الجمع المنتظم للنفايات الصلبة ٨٤,٤ – نسبة عدد الأحياء المخدومة بعمد ٣٤,٣ – معدل إيجار المنزل للدخل السنوي ٢٨,٤ – نصيب الفرد من مساحة المنزل (م٢/فرد)				

دراسة تجربة تطبيق وتفعيل مؤشرات المرصد الحضري في محافظات مصر

القضية ذات الاولوية التى تم اختيارها		المؤشرات	عناصر المؤشرات	السياسات والاستراتيجيات المناسبة والبرامج والمشاريع المختلفة لمعالجة القضية			قياس مدى نجاحها على العمران
القضايا	دراسة ابعاد القضية			السياسات	الاستراتيجيات	البرامج والمشاريع	
– قضايا الاسكان ورصد التغيرات التي تطرأ على سوق الاسكان – تم إعداد المؤشرات على مستوى سبعة مدن تمثل عواصم الأقاليم الاقتصادية: (أسوان، أسيوط، المنيا، طنطا، الإسماعيلية، الإسكندرية، القاهرة) وتتكون من ستة مجموعات.	– اختلال التوازن الافقي في توزيع الاسكان بين الاسر حيث التوزيع الغير عادل للثروة والدخل – عدم ملائمة مستوى الاسكان المتاح مع دخل الاسر المتوسطة ومحدودة الدخل – وجود وحدات شاغرة ومغلقة في المناطق اللارشمية بالاضافة الي الاحياء الفقيرة في وسط المدينة والمناطق القديمة ومناطق التعديات علي أطراف المدن علي حساب الاراضي الزراعية الخصبة وركنها ذات حالات انشائية مقبولة	تتكون من ستة مجموعات	حالة المسكن	تحديد الإجراءات التى ستتبع فى المناطق التى تحتاج إلى تحسين	– بناء قاعدة معلوماتية تساعد الفئات المعنية بالإسكان على تحديد واختيار أنماط المشروعات المناسبة لهم	يوجد اساليب عديدة من التدخلات وهي تنفيذ مشروعات التجديد والتى تشمل تجديد كلي وتجديد جزئي (إعادة تخطيط المناطق) وبرامج تحسين الاسكان كما يلي:	* تسهم انظمة الرصد في إدارة العمران من خلال: – تحسين الأداء، والمساءلة في مجال تطوير المدن والتنفيذ وتنسيق الإجراءات. – تعزيز التخطيط الاستراتيجي ورصد السياسات. – إنشاء شبكة المراصد الحضريةالتي سيتم من خلالها إعداد تقريرعن حالة التنمية العمرانية بمصر من خلال مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة المعنية برصد التنمية العمرانية وتحسين إدارة السياسات.
		□ الخدمات الأساسية والمرافق	سعر الارض	يساهم المؤشر في تصور حالة سوق الأراضي بهدف التعامل مع تشوهات هيكل العرض والطلب للوصول إلى التوازن بينهما			
		□ مصادر التلوث البيئي، الحيازة وقيمة الأرض	الكثافة البنائية	تحديد المناطق التى يمكن زيادة أو انخفاض كثافتها البنائية	– تمكين المرصد الحضري الوطني من إنتاج معلومات دقيقة لدعم وتقييم سياسات التنمية الحضرية	– التجديد العمرانى (تجديد كلي) في المناطق ذات جودة عمرانية رديئة وجودة بناء متدهورة	
		□ نصيب الفرد من المسطح السكني	نوع المبنى السكنى	تحديد المناطق التى تحتاج إلى زيادة أو تقليل عدد سكانها		– تحسين الاسكان في المناطق ذات جودة بناء رديئة وواقعة في مناطق ذات جودة عمرانية جيدة أو متوسطة	
		□ حالة المسكن	مستوى الدخل	يدعم الإجراءات والخطوات المتعلقة باقتصاديات الإسكان	– اقتراح استراتيجية لوصول المعلومات لأكبر عدد من المستخدمين		
		□ وضع سوق الإسكان	وضع سوق الاسكان	يساهم المؤشر في تحديد الرصيد السكني للمدينة مما يساعد في وضع الخطط والإجراءات المرتبطة بالإسكان	– زيادة الوعي والفهم للظروف الإسكانية والتحديات التي تواجه مصر	– التحسين العمراني (التجديد الجزئي) في المناطق الجديدة ذات جودة بناء جيدة والجودة العمرانية رديئة	

تجربة تطبيق وتفعيل مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا

المؤشرات	عناصر المؤشرات التى اعتمد عليها الدراسة		القضايا المستنبطة من دراسة الوضع الراهن للمدينة	السياسات والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة القضية	قياس مدي نجاحها علي العمران
	الغايات المستهدفة	العناصر			
المؤشرات الاقتصادية	– التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة	أ– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ب– حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي؛ ج– صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات.	من تحليل الموشرات الاقتصادية تبين ان النمو ظل راكدا خلال السنوات الاخيرة ولكنه اخذ في التحسن في بعض البلدان بسبب ارتفاع سعر النفط ولكنه غير مستمر في التحسن بسبب ان النفط مورد قابل للاستنفاذ وسعره متقلب	تركز البلدان علي النمو الشامل للجميع من خلال تنويع الهيكلية الاقتصادية وإعادة النظر في سياسات الاقتصاد الكلي ومن هذا فيجب التركيز علي اعتماد حلول مبتكرة تسهم في تامين فرص عمل وفرص اقتصادية جديدة لتحقيق النمو	دفع عجلة التنمية الشاملة وتعزيز النمو المقترن بالانصاف
	– تغير أنماط الاستهلاك	– نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة			
	– الموارد والآليات المالية	أ– رصيد الحساب الجاري آنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ ب– الدين/الناتج المحلي الإجمالي؛ ج– مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة او المتلقاة.			
المؤشرات الاجتماعية	– مكافحة الفقر	أ– معدل البطالة؛ ب– مؤشر الفقر البشري؛ ج– عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	يشكل الفقرفي بعض البلدان ظاهرة متنامية ذلك ان معدل البطالة من العوامل الاساسية التى تسهم في تفاقم االقضية وايضا ارتفاع معدل النمو السكانى	البحث في التغيرات الهيكلية والاجتماعية اللازمة لتمكين الشباب من الانخراط في سوق العمل – وإتاحة فرص تمكين الاسر الاكثر فقرا من السكان	– مكافحة الفقر وتقليل البطالة – تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية
	– الدينامية الديموغرافية والاستدامة	– معدل النمو السكاني			
	– تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب	أ– معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين؛ ب– النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.			
	– حماية صحة الانسان وتعزيزها	أ– متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ ب– عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة؛ ج– عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية؛ د– عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية			
	تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية	– نسبة السكان في المناطق الحضرية.			
المؤشرات البيئية	١– حماية نوعية موارد المياه العذبة وامداداتها	أ– الموارد المتجددة/السكان؛ ب– استخدام المياه/الاحتياطيات المتجددة.	يشكل استنفاذ الموارد المائية قضية رئيسية اذ تعانى بعض البلدان من ازمة مياه حيث يؤدى سقوط الامطار التى تدفق دائم لمياه الانهار ومن العوامل التى تقيد النشاط الزراعي هي ندرة المياه والمساحة المحدودة للاراضي الصالحة للزراعة وازدياد التصحر في عدة بلدان بسبب الجفاف وازالة الغابات	– الوصول الامن والعادل الي امداد المياه وخدمات الصرف الصحي. – حماية الاحتياطي المتوفر من المياه وتحسينه. – الاستثمار في تكتولوجيات جديدة لتحسين نوعية المياه. – تطبيق مبادئ الادارة السليمة واتخاذ القرارات الى بيانات ومعلومات عن المياه. – اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ندرة المياه لتحقيق الاستدامة.	تحسين جودة الماء والادارة الرشيدة للموارد الطبيعية
	٢– النهوض بالزراعة والتنمية الريفيةالمستدامة	أ– نصيب الفرد من الأراضي الزراعية؛ ب– نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة؛ ج– استخدام الأسمدة.			
	٣– مكافحة إزالة الغابات والتصحر	أ– التغير في مساحة الغابات؛ ب– نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر			

٥- النتائج والتوصيات

- بمقارنة التجارب السابقة في تطبيق التنمية المستدامة واستخدامتها المختلفة نجد أنه يوجد إختلاف بين المجالات الرئيسية طبقاً للاولويات لكل مجتمع ويقترح البحث أربعة مجالات رئيسية تمثل أركان التنمية المستدامة وهي المجال الاقتصادى والاجتماعي والبيئي والعمرانى على أن تضم مجالات واهداف فرعية تشمل باقي مجالات التنمية المستدامة ومنه تم اقتراح مسطرة قياس بهدف تقييم اداء التنمية المستدامة ويتضح أيضاً مما سبق أن هناك تكامل وثيق ما بين المؤشرات والقضايا حيث أنه هناك ميل طبيعي لاعتبارأن دراسة الوضع الراهن وتحليله من خلال مجموعة من المتغيرات مؤشرات القياس أتاحت الفرصة لتكوين رؤية عامة لحالة التنمية وإفراز قضايا يتطلب وضعها في دائرة الاهتمام كما أن قراءة مؤشرات القياس لكل قضية أمكن ترجمة مجموعة من المؤشرات ذات الاهمية ووضع السياسات المناسبة للتعامل مع تلك القضايا لتحقيق الاستراتيجية المقترحة ومنها يتم وضع البرامج والمشروعات الزمنية مع مشاركة كافة الاطراف ذات الصلة وذلك للوصول الى إدارة عمران مستدامة من خلال وضع إطار مرجعي لتفعيل هذه المؤشرات واستخدامها في إدارة العمران.

- إن فكرة وجود إستراتيجية حضرية عامة قابلة للتطبيق في جميع المدن غير واردة إطلاقا، فالاختلاف والتباين بين المدن هو حقيقة واقعة، وهذا الاختلاف يحتم وجود فرق في تصميم الاستراتيجيات الحضرية لكي تعمل بكفاءة وفاعلية وينبع هذا الاختلاف من كون إستراتيجية أي مدينة إنما هي وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف الإقليمية التي تصاغ من منطلق خاص بالهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل مدينة حسب ظروفها، وبالتالي فإن هذه الأهداف تختلف من مكان إلي آخر كما يختلف ترتيب أهميتها تبعا لخطورة المشكلات التي تواجه كل مدينة على حدة، وحتى في حال تطابق الأهداف والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأكثر من مدينة، فإن الهيكل العمراني لهذه المدن سوف يختلف عن بعضها البعض نظرا لارتباطه بالعديد من الخصائص الطبوغرافية والجيولوجية والجغرافية والمساحة والسكان ....إلخ، لكل من هذه المدن مما يتطلب معالجة خاصة من خلال إستراتيجية مستقلة لكل مدينة بذاتها. ومؤشرات التنمية المستدامة هي التي ترسم الصورة المتكاملة لهذه المدينة وتحدد مدى التقدم المحرزفي المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والبيئي.

- من خلال سرد المدخل النظري والجزء التطبيقي وجدت علاقة قوية وحتمية بين كل من التخطيط والمؤشرات لكونها علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه، فنظراً لأن الأخير هو وسيلة تحقيق الأولى، فإننا نجد أن المؤشرات تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية فالمؤشر يوفر معلومة كمية أو نوعية تساعد في تحديد أولويات التنمية الحضرية، وهو أساس لوضع السياسات وإعداد خطط تحقق أهداف إدارة العمران المستدامة.

- التأكيد على أهمية المؤشرات في رصد أي ظاهرة كنقطة بداية ثم رصد تطورها وانتشارها ولا يمكن أن تتبنى جهة واحدة عملية بناء المؤشرات ولكن يجب اندماج كافة شركاء التنمية عملية بناء المؤشرات وتطويرها للمساهمة في دفع عجلة التنمية.

- استخدام مؤشرات التنمية المستدامة في توضيح مدى ترابط بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية وتوضيح التأثير المتبادل بينهم حيث أنها تربط بين المجالات التنموية المختلفة وتعمل على تحقيق التوازن بينهما برؤية شمولية تصب في مصلحة المجتمع ككل.

- دعم الاعتماد على اللامركزية في أسلوب الإدارة على أن تكون المحليات هي المسئولة عن وضع الخطط وتنفيذها في إطار السياسة العامة وأن يتم تحديد اختصاصاته بدقة وأن يضم خبراء في مجال الإدارة والتنمية.

– استخدام مؤشرات التنمية المستدامة في تغطية أوجه القصور في هذا المجال لأن مؤشرات الاستدامة كما تم إثباته في الدراسة النظرية والتحليلية يشارك في وضعها أصحاب المصالح في المدينة وبالتالي يتم توحيد الجهود حولها لأنها تحدد قضايا وأولويات المجتمع وترفع الوعي وتشجع ثقافة الحوار وتعمل على تكوين استراتيجيات محلية لتحقيق مجتمعات مستدامة ويتم تقيمها ومراجعتها طبقاً للمتغيرات.

إطارالعمل المرجعي المقترح لتفعيل مؤشرات التنمية المستدامة في توجيه إدارة العمران

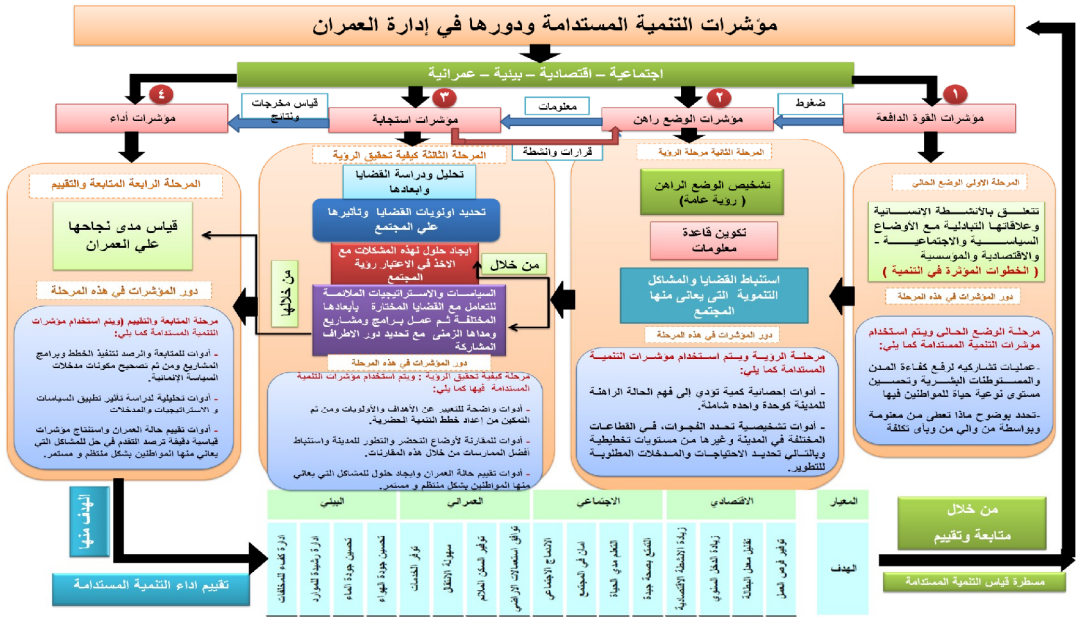

المصدر: الباحث

DIRECTING CONSTRUCTION MANAGEMENT THROUGH THE APPLICATION AND ACTIVATING THE INDICATORS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Prof. Dr. Ehab Mahmoud Okba*, Prof. Dr Mohga Emam Embaby**,
Eng.Rasha Mokhles Abd El Moneim***

SUMMARY

The challenge of sustainable development for the management of urbanization is facing not only in the operational work, but it is in the interaction of various development elements of Urbanization, which is the goal of development, through the planning, implementation and management, if all of these introductions have not achieved the results of these elements has become a development deficient and unable to achieve its objectives, and thus are considered investments directed to this development is a waste of various resources in the country needs to deal with its resources efficiently and effectively, in order to achieve the maximum possible return of the national income is done by guiding planning decisions on the right track and follow up their implementation, and this shows the importance of having indicators as a basis to evaluate and assess the current situation and to measure the development in the performance of its role during the growing stages and their importance in monitoring the progress of the construction management directed towards achieving its goals and access to the framework of reference work shows the importance of activating the indicators of sustainable development, where these indicators reflected in development decisions and working to guide them in the right path.

***Professor of Architecture and Environmental Designk. Department of Architecture, Faculty of Engineering, Fayoum University**
****Associate Professor of Architecture, Department of Architecture, Faculty of Engineering, Fayoum University**
*****Eng. Department of Architecture, Faculty of Engineering, Fayoum University**

المراجع

١- الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الابتكار في مجالي الحكم والادارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٢- احمد طه الصغير، المعهد العربي لإنماء المدن إدارة المراصد الحضرية، إطلالة على المراصد الحضرية وكيفية إنشائها ودور المعهد ومساهماته ٢٠١٣.

٣- أمانة منطقة المدينة المنورة، ٢٠٠٤، تجربة إنشاء المرصد الحضري المحلى للمدينة المنورة الكبرى (دراسة توثيقية)، إدارة التنمية الإقليمية، المملكة العربية السعودية.

٤- ايمن محمد مصطفى، ٢٠٠٨، توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة، دراسة حالة المجتمعات العمرانية الجديدة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة عين شمس.

٥- تقرير الامم المتحدة، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا،٢٠٠١،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.

٦- سيد محمود عبد المقصود، ٢٠٠٧، معهد التخطيط القومي، المراصد الحضرية فكرتها، نشأتها، مهامها الأساسية، متطلباتها مجلة البحوث الاقتصادية والعربية العدد٤٠.

٧- عمرو عبدالله عبد العزيز،٢٠٠٧، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، تنمية المجتمعات العمرانية والاتجاهات الحديثة لمؤشرات قياسها، بحث مقدم في القطاع الهندسي لجامعة الازهر.

٨- فهيمة محمد سعد الدين، ١٩٩٩، التنمية العمرانية والادارة الحضرية: الادارة الحضرية كأداه فاعلة في مشروعات التنمية العمرانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، القاهرة.

٩- مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، ٢٠١٣، وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للاحصاء، قسم احصاءات البيئة.

١٠- منى عيد ابراهيم احمد، ٢٠٠٦، ادارة التنمية السياحية المستدامة في المناطق الحساسة بيئياً، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

١١- محمد السيد طلبة امام، محمود أحمد المرسي، ٢٠١٣، الرصدالحضري في إدارة التنمية للتجمعات العمرانية المغلقة وتحليل القضايا والمشكلات الحضرية، بحث مقدم في المؤتمر والمعرض الدولي مستقبل المجتمعات العمرانية الخاصة نحو تنمية عمرانية مستدامة، المركز القومى لبحوث الاسكان والبناء.

١٢- نرمين محمد سيد احمد مطر، ٢٠١٣، معايير تطبيق مفاهية وأبعاد التنمية المستدامة لرفع كفاءة مبانى العمارة العربية، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة حلوان.

١٣- وليد محمد عبد الوهاب، ٢٠٠٨، تكامل المشروعات العمرانية الذكية مع البيئة العمرانية المحيطة، رسالة دكتوراه ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

14- A Guide to Setting up an Urban Observatory, UN-Habitat, Translated into Arabic by: M. Majeed-AUDI/ ATO .2013 ،

15- Holden, M., Mochrie, C., Counting on Vancouver: Our View of The Region Vancouver, Regional Vancouver Urban Observatory, 2006

16- Richard Stern, Urban Management in Development Assistance an Exclusive Concept, The International Journal of Urban Policy and Planning, Cities, Volume 10 Number 2, May, 1993.

17- United Nations,"Report of the World Summit for Social Development1995.

18- www. Juo .Jeddah.gov. sa